**الخلافة الاسلامية وشهادة العلماء**

**الغارة المشبوهة على التعليم الأزهري**

**تأليف / الدكتور محمد عمارة**

**ولان شبهات هذه الفضائيات – وهى تسعى لهدم تراثنا وتشويه تاريخنا – قد وجهت سهامها الى الخلافة الاسلامية – ضمن افترائها على الدولة الاسلامية – حتى قال قائلها " ألا لعنة الله على الخلافة !! فإننا – وفق هذا المنهاج الذى نتعفف فيه عن ذكر الاسماء وعن الجدل الذى يزيد الامة تمزقا – ندعو هؤلاء الذين يصبون اللعنات على الخلافة الاسلامية وعلى تاريخها ورجالها الى ان يقرءوا الشهادات التى شهد بها اعلام الفكر والفقه والقانون لهذه الخلافة الاسلامية**

**فالدكتور عبد الرازق السنهورى باشا الذى خص الخلافة الاسلامية برسالة للدكتوراه انجزها بباريس 1926 م قد تحدث عنها فقال " إن الخلافة هى السلطة التنفيذية فى الاسلام وهى حكومة خاصة تمتاز عن سائر الحكومات بالمزايا الاتية :**

**اولا : إن الخليفة ليس حاكما مدنيا فحسب بل هو ايضا الرئيس الدينى للمسلمين ولا يتوهم ان للخليفة سلطة روحية فلخليفة لا يملك شيئا من دون الله ومعنى انه الرئيس الدينى للمسلمين ان هناك مشاعر عامة يقوم بها المسلمون جماعة كصلاة الجماعة والحج وهذه لاتتم الا بإمام هو الخليفة**

**ثانيا : ان سلطان الخليفة فى استعمال سلطته التنفيذية يجب عليه ان يطبق احكام الشريعة الغراء**

**ثالثا : ان سلطان الخليفة يجب ان ينبسط على جميع العالم الاسلامى فوحدة الاسلام حجر اساسى فى الدولة الاسلامية ووحدة الاسلام تستتبع وحدة الخليفة وهذه هى الخلافة الاسلامية الكاملة**

**ولكن الظروف قد تلجىء المسلمين – وقد تمزقت وحدتهم – لان ينقسموا امما لكل امة حكومتها فيجوز تعدد الخليفة للضرورة ولكن الخلافة هنا تكون خلافة غير كاملة**

**على ان الخلافة الكاملة يمكن تحققها اذا اجتمعت كلمة المسلمين لا على ان تكون لهم حكومة مركزية واحدة فذلك قد يصبح مستحيلا بل يكفى – على ماأرى – أن تتقارب الحكومات الاسلامية المختلفة وان تتفاهم بحيث يتكون منها هيئة واحدة شبيهة بعصبة امم اسلامية تكون على راس الحكومات وتكون هى هيئة الخلافة ولا سيما اذا الحق بهذه الهيئة مجلس مستقل عنها يكون مقصورا على النظر فى الشئون الدينية للمسلمين**

**شهادة الدكتور طه حسين**

**عن الخلافة الاسلامية**

**وثانى هذه الشهادات عن الخلافة الاسلامية كتبها الدكتور طه حسين ( 1307 – 1393 / 1889 - 1973 ) سنة 1955 – بكتابه " الفتنة الكبرى : عثمان " وفيها قال :**

**" قد يطن بعض الذين تخدعهم ظواهر الامور ان نظام الحكم الاسلامى – فى العهد النبوى وفى الخلافة – كان نظاما ثيوقراطيا يستمد سلطانه من الله ومن الله وحده ولا شك للناس فى هذا السلطان ولا شك ان هذا الراى هو ابعد الاراء عن الصواب ذلك ان الاسلام لم يسلب الناس حريتهم ولم يملك عليهم امرهم كله وانما ترك لهم حريتهم فى الحدود التى رسمها لهم**

**لقد ترك لهم عقولا تستبصر وقلوبا تستذكر واذن لهم فى ان يتوخوا الخير والصواب والمصلحة العامة والمصالح الخاصة ما وجدوا الى ذلك سبيلا وما من شك فى ان خليفة من خلفاء المسلمين ما كان ليفرض نفسه وسلطانه عليهم فرضا إلا أن يعطهم عهده ويأخذ منهم عهدهم ثم يمضى فيهم الحكم بمقتضى هذا العقد المتبادل بينه وبينهم**

**فالخلافة الاسلامية عهد بين المسلمين وخلفائهم ولقد قام امر الخلافة كله على البيعة اى على رضا الرعية فأصبحت الخلافة عقدا بين الحاكمين والمحكومين يعطى الخلفاء على انفسهم العهد ان يسوسوا المسلمين بالحق والعدل وان يرعوا مصالحهم وان يسيروا فيهم سيرة النبى صلى الله عليه وسلم ماو سعهم ذلك ويعطى المسلمون على انفسهم العهد ان يسمعوا ويطيعوا وان ينصحوا او يعينوا**

**ولقد كان سلطان الخليفة مقيدا بالحدود التي رسمها الدين وبما يرى الصحابة من رأى وبما تميل اليه او تنحرف عنه عامة المسلمين**

**لذلك فإن الرأي القائل بأن نظام الخلافة إنما هو النظام الثيوقراطي الالهى هو ابعد الاراء عن الصواب**

**لم يكن نظام الحكم الاسلامى نظام حكم مطلق ولا نظاما ديمقراطيا على نحو ما عرف اليونان ولا نظاما ملكيا او جمهوريا او قيصريا مقيد على نحو ما عرف الرومان وانما كان نظاما عربيا خالصا لم يسبق العرب اليه بين الاسلام له حدوده العامة من جهة وحاول المسلمون ان يملئوا ما بين هذه الحدود من جهة اخرى لقد كان نظاما انسانيا ولكنه على ذلك تأثر بالدين الى حد بعيد جدا – لم يكن الخليفة يصدر عن وحى او شىء يشبه الوحى فى كل ما يأتى وما يدع ولكنه على ذلك كان مقيدا بما امر الله به من اقامة الحق واقرار العدل وايثار المعروف واجتناب المنكر والصدود عن البغى**

**هكذا شهد طه حسين للخلافة الاسلامية ونفى عنها تهمة الاستبداد وفرية الثيوقراطية**

**شهادة المستشرق الايطالى**

**دافيد سامنيلانا عن الخلافة الاسلامية**

**وبعد شهادة السنهوري باشا والدكتور طه حسين نقدم شهادة المستشرق الإيطالي العلامة دافيد سانتيلانا ( 1845 – 1939م ) – الذى تفقه الى جانب القانون الرومانى والقوانين الغربية – فى الفقه الاسلامى مع دراسة تاريخ الاسلام وتاريخ الفلسفة وقام – كما بينا سابقا – بوضع القوانين المدنية والتجارية لتونس ودرس القانون فى الجامعات العربية والغربية والف فى الفقه الاسلامى المالكى بالقوانين الاوروبية وترجم العديد من مصادر الفقه الاسلامى الى اللغات الاوروبية فلقد شهد هذا العالم المتخصص للخلافة الاسلامية فقال :**

**ان راس المجتمع الاسلامى يعمل بوصفه نائب دولة او رئيس حكومة او بوصفه خليفة الرسول وخلفاء الرسول ماهم بوارثى رسالته الروحية – وان كان يؤثر عنهم فى الحقيقة صفقة النيابة او الوكالة بتنفيذ رسالته وتعضيد المصالح الدينية والدنيوية للمجتمع الاسلامى – وهى فى الشريعة الاسلامية : العدل والجهاد والجباية وتحكيم العادات والتقاليد**

**وليس فى هذه الامور مايضفى على الخليفة صفة القداسةاو يسمه بميسم الكهنوت كا دعت بهذه السمة هيئات حاكمة كعينة فى تاريخ العالم**

**والحقيقة هى ان سلطة الخليفة – كرئيس دينى – لا يمكن ان تعد سلطة جبرية لان حكومة المسلمين ما كانت فى اى زمن او ظرف حكومة دينية ( Hierarchy ) ولم يوجد فيها تعاقب رسولى والامام فى سلطانه الدنيوى ليس سيدا ( ربا ) فالامير : وكيل جماعة المسلمين واعماله تستمد قوتها وقانونيتها من المبدأ القائل | ان الامير يجب أن يضع نصب عينيه مصلحة المجموع فلهذه الغاية امر الامراء على الناس وكما يجب ان يقدم الوكيل حسابا صحيحا على ما انجزه لموكله وسيده كذلك يحتم على الخليفة ان يسترشد بالله ان الرابطة التعاونية الموجودة بين الخليفة والشعب تبقى متينة وثيقة العُرى مادام الخليفة صالحا للقيام بواجبه فى حماية المجتمع الاسلامى فإذا لم يعد اهلا لمنح شعبه ما يريده منه بطل سلطانه وفسخ العقد شرعا بين المتعاقدين ويتم هذا الفسخ والالغاء عند العجز الجسمانى او عند فقدان الحرية كوقوع الخليفة اسيرا فى يد المشركين والكفار**

**ان اختيار رئيس المجتمع الاسلامى لا يمكن تركه للظروف والصدف او لأعمال العنف والطغيان بل يجب ان يجرى انتقائه تلك الصفوة المنتخبة من اهل الراى الذين هم وحدهم يقدرون ان المرشح للخلافة صالح لملء هذا المنصب الجليل ام لا ؟**

**فلا يمكن ان يكون مجموع الناخبين هم امة المسلمين كلها ان الناخبين هم اولئك الذين عرفوا بعلمهم ومنزلتهم وتجاوبهم فى امور الدين والدنيا وبأخلاقهم المتينة هؤلاء وحدهم يصلحون لان يكونوا المحكمين فى هذا الشأن واليهم اى : إلى رجال السيف والقلم يرجع أمر انتخاب الامام واعنى بهم مشاهير الشخصيات المدنية والعسكرية أصحاب الحل والعقد هؤلاء مخولون باسم المجتمع كله ان يشترطوا بالاشتراك شكل الرباط او الواجب الذى تنبثق منه سلطة الامير ويعينوا مقدار الطاعة الواجبة له من الرعية**

**ان الانتخاب فى عرف القانون انما هو الفعل الذى يمنح به الشعب السلطة العليا لفرد ما بملء اختياره ويتم هذا المنح بواسطة مشاهير رجاله نيابة عن مجموعة إنه عروض للتعاقد ( عُقاد ) فإذا قبل به الشخص ( المنتخب ) أصبح ( عقدا )**

**هكذا شهد العلامة " سانتيلانا " للخلافة الاسلامية بالتميز والامتياز والفرادة وهى شهادة عالم غربى خبير بالنظم الغربية والاسلامية نقدمها مع شهادة العلماء والمفكرين المسلمين الذين كانوا ايضا خبراء بالنظم الشرقية والغربية نقدم هذه الشهادات للذين اطلوا من الفضائيات منكرين اقامة رسول الاسلام صلى الله عليه وسلم للدولة والحكومة ثم صبوا اللعنات على الخلافة الاسلامية ساعين الى هدم تراثنا ومسح تاريخانا وتشويه فكرنا وذلك لاحداث الفراغ الفكرى فى العقل المسلم كى يتمدد التغريب فى هذا الفراغ وعاملين على اقامة القطيعة مع حضارتنا لتكون الحضارة الغربية هى البديل**

**ونحن عندما نقدم هذه الشهادات لهؤلاء العلماء لا نبتغى الا دعوة قومنا الى كلمة سواء لنتقدم سويا بأمتنا على كريق النهوض والبناء**